تفعيل التكامل الاقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية

Activation economic integration as necessity to meet the challenges facing the Maghreb region

كروي كريمة، أستاذة مساعدة قسم (أ).

تحت إشراف الأستاذ: **د. سعود صالح**،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،

جامعة الجيلال بونعامة خميس مليانة، الجزائر.

تاريخ الإيداع: 2018/03/27 – تاريخ المراجعة: 2018/05/17

ملخص:

تتناول هذه الورقة إمكانيات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على دول المغرب العربي ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية ،بالوقوف على واقع التكامل الاقتصادي المغاربي، تبين أن هذا التكتل يعاني مجموعة من العوائق كان لها الأثر البالغ على تجميده، وهذا ما يستدعي تنسيق الجهود لإعادة تفعليه لاعتبارات متعددة، أهمها التحديات الاقتصادية و الاجتماعية والأمنية و كذلك تحديات البيئة الدولية التي تواجه دول المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية:

التكامل الاقتصادي، المغرب العربي، التحديات المطروحة على دول المغرب العربي ، اتحاد المغرب العربي.

Abstract :

This paper discusses the possibilities of activating the Maghreb economic integration as a necessity to face the challenges facing the Arab Maghreb countries and keeping pace with the era of regional blocs, and stand on the reality of the Maghreb economic integration, It shows that this bloc suffers a number of obstacles that have a great impact on its freezing. This requires coordination of efforts to re-establish it for several consideration, The most important are the economic, social and security challenges as well as the challenges of the international environment facing the Maghreb countries.

Key words :

Economic intigration,Arab Maghreb, challenges facing the Arab Maghreb countries , Union Magrebine.

مقدمة:

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعد تكوين التكتلات الإقليمية حيث أصبح التكامل الإقليمي الهدف التي تسعى لتحقيقه الدول الكبرى قبل الدول الصغرى، لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة بمفردها، وقد ازدادت وتيرة المحاولات التكاملية في العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي نتيجة تزايد القضايا العابرة للدول بفضل التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي والمواصلات من جهة و نجاح التجربة الأوروبية التي أصبحت مثالا يحتدى به في مختلف مناطق العالم من جهة أخرى.

ففي الأمريكتين تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA سنة 1992، و اتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM، وتأسست رابطة دول جنوب آسيان ASEAN، وفي منطقة الخليج العربي تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

في هذا السياق حاولت دول المغرب العربي وحسب الخصوصية التي تتميز بها تكييف نفسها وفق المعطيات والمتطلبات المطروحة على الساحة الدولية من خلال صياغة إتحاد المغرب العربي سنة 1989، لتوحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التكامل المغاربي لمواجهة المستجدات الجديدة ضمن حركية البناءات التكاملية.

لكن التجربة التكاملية باءت بالفشل، فاتحاد المغرب العربي الذي بنيت عليه أمالا كبيرة كان بعيدا كل البعد عن الأهداف التي أنشئ من أجلها، فمند أكثر من 27 سنة، بقي هذا الهيكل من دون فاعلية، لذا تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة التكامل الاقتصادي المغاربي من منطلق البحث في واقع هذا المسار وتشخيص العوائق التي تواجهه والبحث في الآليات الكفيلة بتفعليه لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية، في ظل بيئة دولية معولمة يحكمها منطق القوة والتكتلات الاقتصادية ، وعلية فإن دراسة التكامل المغاربي يستمد أهميته من ثقل الواقع الدولي.و لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث نقاط رئسيه تتمثل في:

أولا: الإطار المفهومي والنظري للتكامل الاقتصادي.

أ-مفهوم التكامل الاقتصادي.

ب-شروط ودرجات التكامل الاقتصادي .

ثانيا:واقع التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي.

أ-مسار التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي .

ب- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لبلدان المغرب العربي.

ج-معوقات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي .

ثالثا:سبل تفعيل التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية.

أ-التحديات التي تواجه دول المغرب العربي .

ب-سبل تفعيل التكامل المغاربي لمواجهة هذه التحديات.

أولا: الإطار المفهومي والنظري للتكامل الاقتصادي:

يرجع استعمال مصطلح التكامل الاقتصادي وانتشاره في العالم إلى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية و بالضبط مع بداية التجربة الأروبية، لكن كلمة التكامل (Intigration) هي ذات أصل لاتيني يرجع استعمالها لسنة 1620، في قاموس أكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء لكي تؤلف كل واحد هذا المعنى يتفق مع المعنى الدارج لكلمة تكامل التي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد[1]، وتعرفه الموسوعة السياسية بأنه حالة من التوافق و الانسجام بين أجزاء و أطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص الوحدة غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها [2].

[1] نزيهة مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات ألعولمة رؤية إسلاميه، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007، ص10.

[2] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1986، ص779.

أ–مفهوم التكامل الاقتصادي: لم يحظى مفهوم التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين الاقتصاديين ، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات نظرهم حول الهدف المرجو من التكامل الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى تداخل هذا المفهوم مع مجموعة من المفاهيم كالتعاون و الاعتماد المتبادل و الاندماج ومن بين أهم التعريفات المعطاة للتكامل الاقتصادي نجد:

تعريف **بلا بلاسا Béla Balssa**: يعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية و حاله بوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية لدول قومية مختلقة و إذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف[1].

أما الاقتصادي "**ماخلوب**" **Fritz Machlup** فيرى أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل.[2]

ويميز الاقتصادي **الهولندي "جون تنبرجن" Jan Tinbergen** بين نوعين من التكامل الاقتصادي التكامل السلبي الذي يتطلب إلغاء صور التمييز وكل القيود و العراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج و حرية الحركة و التدفقات الاقتصادية أما النوع الثاني فيطلق عليه التكامل الإيجابي الذي يهتم بتغيير الأدوات و المؤسسات الموجودة و يعوضها بمؤسسات وأدوات جديدة من اجل ضمان فعالية آليات السوق.[3]

بناءا على التعاريف السابقة نستنتج أن التكامل الاقتصادي ليس بعملية بسيطة بل هو على درجة عالية من التعقيد و الشمول يقصد به بصفة عامة القضاء تدريجيا على الحواجز الجمركية بين عدد من الدول للوصول إلى خلق فضاء اقتصادي مشترك يعود بالفائدة على كافة الأطراف المتكاملة ولضبط مفهوم التكامل الاقتصادي بشكل دقيق يقتضي التمييز بينه و بين المفاهيم المتداخلة معه و من بين هذه المفاهيم التعاون الاعتماد المتبادل والاندماج.

يشير مصطلح التعاون إلى مجموعة مكثفة من التفاعلات و الاتصالات في المجالات المختلفة بين طرفين أو أكثر ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا أو دينيا أو عرقيا،[46] والفرق بين التعاون و التكامل في الكيف والكم معا، فإذا كان الهدف من التعاون هو مجرد التخفيف من أثر العقبات و المشاكل القائمة في العلاقات الاقتصادية بين أطراف التعاون، فإن التكامل الاقتصادي يتضمن إزالة هذه العقبات وحل المشاكل من أجل تعميق العلاقات بين الدول، وعليه فإن الاتفاقيات التجارية الدولية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الدولي تقع في دائرة التعاون ،بينما يتم تصنيف إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية على انها خطوة على طريق التكامل الاقتصادي، إذن التعاون هو ذلك العمل الهادف إلى تحقيق نوع من التقارب بين الوحدات الاقتصادية مع المحافظة على مميزاتها الخاصة، بينما التكامل يهدف إلى إزالة العوائق بينها و خلق كيان اقتصادي موحد، وبهذا يعتبر التكامل أرقى درجات التعاون.

[1] بلا بلاسان نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة محمد عبد العزيز أحمد، القاهرة، 1964، ص 10.

[2] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظريات و السياسات، ط1، دار الفكر، عمان،2011، ص 19.

[3] نفس المرجع، السابق، ص 83-84.

[4] محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة، دار الروافد الثقافية، 2014، ص 19.

ويشير مصطلح الاعتماد المتبادل إلى حاجة الأفراد والمؤسسات إلى تبادل المساعدات و الخدمات فيما بينهم وتستخدم هذه العبارة (الاعتماد المتبادل) تميزا لها عن التبعية التي تعني ضمنيا أن بعض الدول والمجتمعات تعتمد على دول او مجتمعات أخرى دون أن تكون هذه الأخيرة معتمدة بدورها على الأولى أو على غيرها بل متكيفة ذاتيا.[1]

أما الاندماج الاقتصادي فهو أعلى مراحل التكامل الاقتصادي، يتضمن توحيد السياسات الاقتصادية كافة و إقامة سلطة إقليمية عليا و جهاز إداري مسؤول عن تنفيذ السياسات، وفي هذه المرحلة توافق كل دولة عضو على تعليق سلطاتها التنفيذية الذاتية و خضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية.

ب– أشكال التكامل الاقتصادي يرى بعض الاقتصاديين أن هناك نموذج عام للتكامل الاقتصادي يتخذ التدرج التالي:[2]

منطقة التبادل الحر وفيها تلغى القيود الجمركية المفروضة على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة عضو بنظامها الجمركي مع بقية دول العالم، ومن الأمثلة على مناطق التجارة الحرة منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا).

الإتحاد الجمركي: ويعد درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، حيث يتم من خلاله توحيد التعرفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية وأمثلته إتحاد البنيلوكس بين كل من بلجيكا و هولندا ولوكسمبرغ الذي تم تأسيسه سنة 1947.

السوق المشتركة: وهي درجة أعلي في سلم التكامل الاقتصادي مقارنة بمنطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي، فالإضافة إلى حرية تنقل السلع والخدمات وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء الدول الغير أعضاء تتضمن كذلك توحيد أسواق كل المنتجات وعناصر الإنتاج فتحقيق هذه الأخيرة (السوق المشتركة) لا يكون ممكنا إلا إذا اتفقت الدول الأعضاء في السوق على ترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية وليس فقط السياسات الجمركية والمالية.

الوحدة الاقتصادية : درجة أعلى من السوق المشتركة ويقصد بها إدماج اقتصاديات الدول الأعضاء في اقتصاد واحد وذلك عن طريق تجميع الموارد و العوامل الإنتاجية ، المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد، وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دول الإتحاد المختلفة وتسيير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة بقصد زيادة الإنتاج وتنمية الاستثمارات وتكامل العمليات الاقتصادية.

التكامل الاقتصادي الكلي: وفيه يرقى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء إلى مستوى توحيد هذه السياسات بما فيها توحيد العملة النقدية لمواجهة تقلبات الدورات الإقتصادية، ويتطلب التكامل الاقتصادي الكلي إنشاء سلطة فوق قومية تكون قرارتها ملزمة للدول الأعضاء.

[1] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[2] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الإقتصادي العربي: العولمة و التكتلات الاقتصادية البديلة، مكتبة مدبولي، 2002، ص 63-66. القاهرة،

ج–شروط ومقومات التكامل الاقتصادي: تتطلب عملية التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من الشروط لتحقيقه و استمرار نجاحه وهذه الشروط تختلف من تجربة إلى أخرى حسب خصوصية المنطقة المعنية بالتكامل، إلا أن هناك مجموعة من الشروط يمكن الاتفاق عليها كشروط عامة لتحقيقه من أهمها ما يلي: [1]

التقارب الجغرافي: يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي نظرا لما يوفره من سهولة لانتقال السلع و الخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية .

تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل.

التجانس في القيم الاجتماعية والثقافية: فالاقتصاديات التي تكون متجانسة في القيم و النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

توفر الإرادة السياسية: إن غياب الإرادة السياسية بين مجموعة من الدول التي أرادت التكامل فيما بينها يعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي.

توافر البنية الأساسية الملائمة: من شبكة نقل ومواصلات و اتصالات تتيح سهولة الانتقال.

التوزيع العادل للمنافع: بمعنى تحقق الأطراف من أن المنافع المترتبة عن بناء التكامل الاقتصادي موزعة عبر المنطقة بشكل متوازن وليس مرتكزة في دولة واحدة أو قطاع معين وطالما أن المنافع مستمرة في التدفق على جميع الأطراف فإن العملية الإقليمية سوف تستمر وتأخد في الانتشار.

وجود دولة محوريه أو كما سماها كارل دوتش بدول القلب التي تعمل كمحرك للتكامل الإقليمي .

ثانيا:واقع التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي :

أ–تطور مسار التكامل الاقتصادي المغاربي: ظهرت أول تجربة لمسار التكامل المغاربي خلال اجتماع وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي في تونس سنة 1964، أين تم التوصل إلى تشكيل اللجنة الاستشارية المغاربية (CPCM) المكلفة بدراسة مجموعة من المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، انبثقت عن هذه اللجنة قرارات مهمة تتعلق بالتنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير،توحيد السياسات في قطاع المناجم والطاقة والنقل والموصلات، التنسيق فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع مجموعة السوق الأوروبية[2].

غير ان الهيئة الاستشارية فشلت في أداء دورها وتحقيق الأهداف التي يتطلبها مسار التكامل نظرا لعدم اتفاق الدول المغاربية على صيغة وطبيعة العمل التكاملي المغاربي من جهة ومن جهة أخرى بروز مجموعة من المشاكل السياسية، مشكلة الحدود، ومشكلة الصحراء الغربية ونتيجة لذلك دخلت دول المغرب العربي في فترة السبعينات سياسة المحاور والتحالفات الثنائية بدل العمل الجماعي، فتونس و ليبيا أعلنتا

[1] فلاح خلف الربيعي،" التكامل الاقتصادي بين الشروط التقليدية و الشروط الحديثة"، الحوار المتمدن، العدد 2666، من الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp!aid=173879.

[2] محمد شكري،" تجربة التكامل الاقتصادي لدول لدول إتحاد المغرب العربي"، ورقة عمل ف المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، 2007، ص 4.

الوحدة الاندماجية بينهما في سنة 1974، سرعان ما تخلت عنها تونس بسبب معارضة الجزائر مما خلق نوعا من الجليد بين البلدين، ثم قامت تونس والجزائر بتوقيع اتفاقية الأخوة والتعاون في مارس 1983، والتحقت بهما موريتانيا. وكان رد فعل ليبيا و المغرب على ذلك تأسيس الإتحاد العربي الإفريقي في أوت 1984 في مدينة وجدة المغربية سرعان ما تفكك في سنة 1986[1].

بعد فشل أول هيكل للعمل المغاربي المشترك أي(اللجنة الاستشارية الدائمة) و حالة المد والجزر التي مرت بها دول المغرب العربي في منتصف السبعينات حتى أواخر الثمانينات عاد الوعي مرة أخرى لدى قادة دول المغرب العربي و تم الإعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي بمراكش سنة 1989، يضم كل من تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، و موريتانيا، أعتبر هذا الحدث بمثابة تحول تاريخي في العلاقات المغاربية وكانت نشأته استجابة من قبل دول المغرب العربي لتحاشي أخطار التهميش الناجمة عن التحولات العالمية الجديدة و نمو الاتحادات والتجمعات الإقليمية في كل مكان، يهدف إتحاد المغرب العربي من خلال ميثاق تأسيسه إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض وتحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها، مع المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، ونهج سياسة مشتركة في ميادين مختلفة زيادة على العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها[2].

أما على مستوى تحقيق التكامل الاقتصادي فقد وضعت إستراتجية مغاربية للتنمية المشتركة تعتمد على:[3]

- إنشاء منطقة التبادل الحر عن طريق إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية 1992.

إقامة إتحاد جمركي ويتم ذلك قبل نهاية 1995، وتهدف إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة بين الدول الخمسة و وضع تعريفة خارجية مشتركة.

- إنشاء سوق مغاربية مشتركة بين دول الإتحاد قبل نهاية 2000، و تهدف هذه المرحلة الوصول إلى الاندماج المغاربي وإرساء نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية، و إلى تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.
- الوصول إلى الوحدة الاقتصادية و ذلك بتوحيد السياسات و الخطط الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة.

ولتجسيد هذه الإستراتجية وضع بناء مؤسسي تم من خلاله توزيع المهام على هيئات ولجان متخصصة حسب القطاعات، خاصة سنة 1993، حيث تم خلالها استكمال القاعدة القانونية والهيكلية لأجهزة الإتحاد. لقد عرفت مسيرة إتحاد المغرب العربي حماسا كبيرا في المرحلة الأولى لسنة 1989، غير أن أهدافه لم تحقق بسبب مجموعة من العوائق والعراقيل.

ب- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي:

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 75-76.

[2] معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، من الموقع الإلكتروني:
www.wipo.int/wipolex/regeco_treaties/details.jsp?group-id=24&treaty-id=295.

[3] عوار عائشة، بوثلجة عبد الناصر، " دول إتحاد المغرب العربي و الطريق نحو التكامل"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 3، جامعة أدرار، 2014، ص 186-187.

يغطي المغرب العربي مساحة تقدر بـ: 5.782.140 كلم^2 تشكل ما نسبته 42% من المساحة الإجمالية للوطن العربي، وتشكل الجزائر وحدها ما نسبته 41 %من المساحة الإجمالية للدول المغاربية، تتوزع مساحة المغرب العربي بين خمسة أقطار كالآتي:

الجدول رقم1: مساحة بلدان المغرب العربي

البلد	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
المساحة كلم ^{2}	2.381.741	1.759.540	1.032.455	446.550	163.610

المصدر: صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية، 1989–2007**، الأردن: دار حامد 2011، ص 76.

ويبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000 كلم، موزعة كما يلي:

الجدول رقم 2: طول الشريط الساحلي لدول المغرب العربي

البلد	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
طول الشريط الساحلي كلم^2	1200	1770	754	1835	1300

المصدر: صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007**، الأردن: دار حامد، 2011، ص 76.

هذا الموقع الإستراتيجي لبلاد المغرب العربي التي تتوغل في إفريقيا وتنفتح على أوروبا وتتصل بالمشرق العربي جعل منها منطقة استقطاب حضاري دو أهمية بالغة على الصعيدين الإقليمي و الدولي من حيث التوازنات و التكتلات الجهوية في مجال العلاقات الدولية.

ويقدر عدد سكان المغرب العربي بحوالي 95 مليون نسمة حسب تقديرات 2015، مما يجعلها تتمتع بطاقات بشرية كبيره كما تزخر منطقة المغرب العربي بثروات طبيعية متنوعة تتمثل في المحروقات و المعادن بالإضافة إلى موارد و ثروات طبيعية وزراعية متنوعة تجعلها مؤهلة لأن تكون كلا اقتصاديا قويا ومتوازنا و الجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي:

جدول رقم 3: بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي

البلد / المؤشرات	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
1-النمو الاقتصادي %	(2015) 3,9 (2016)3,8	(2015) 0,8 (2016)1,0	(2015) 3,1 (2016)1,1	(2015)-6,1 (2016)2,5	(2015)3,1 (2016)4,1
2-الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	(2015)34668 (2016)28883	(2015)- (2016)29146	-	(2015)13,553 (2016) 6575	(2015)13886 (2016)-
3-الواردات من السلع والخدمات(مليون دولار)	(2015)51702 (2016)46727	(2015)- (2016)41766	-	(2015)13,553 (2016) 6487	(2015)19480 (2016)-
4-الاستثمار الأجنبي[1]	-	-	-	-	-
-الإستثمار الوارد:	(2016) 5,0	(2016) 3,1	(2016)7,5	(2016)1,6	-
-الإستثمار الصادر:	(2016) 0,2	(2016) 0,1	(2016)2,2	(2016) 1,2	(206) 0,1
5-معدل التضخم %	(2015)4,8	(2015)4,9	(2015)1,6	(2015) 9,8	(2015)0,5

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير حول الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2017، من الموقع الإلكتروني:
http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/02climatesRaport2017.

	(2016)6,4	(2016)3,7	(2016)1,2	(2016)26	(2016)1,2
6-معدل البطالة %	(2015)11,2 (2016)10,5	(2015)15,2 (2016)15,5	(2015) 9,70 (2016)9,4	(2015)19,22 (2016)19,22	(2015)11,12 (2016)11,66

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المصادر التالية:(اللجنة الاقتصادية لإفريقيا من الموقع الإلكتروني:.http://www.uneca.org)،(صندوق النقد الدولي من الموقع: www.imf.org)، (البنك العالمي من الموقع: www.worldbank.org).

الجدول أعلاه يبين لنا صورة واضحة عن تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي حيث تشير الإحصائيات إلى تحسن طفيف في النمو الاقتصادي في تونس و ليبيا إلا أننا نلاحظ انخفاض في الجزائر و المغرب و ذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات بالنسبة للجزائر أما في المغرب فهذا يرجع للجفاف الذي عرفته المغرب العام الماضي.

تختلف دول المغرب العربي من حيث تجارتها استيرادا و تصديرا و تستحوذ الجزائر على النصيب الأكبر من صادرات المجموعة و هذا راجع إلى قطاع المحروقات كما تستحوذ تونس و الجزائر على واردات الاتحاد و أكبر نسبة من المبادلات التجارية تتم مع الإتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي نلاحظ ضعف الاستثمارات الأجنبية في الدول المغاربية مقارنة بمناطق أخرى في العالم في حين الاستثمارات الصادرة تكاد تكون منعدمة و هذا راجع للضعف الاقتصادي الذي تعاني منه البلدان المغاربية.

كما تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع معدل التضخم في بلدان المغرب العربي و هذا راجع إلى غياب سياسات اقتصادية واضحة تحد من هذه الظاهرة، كما نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير خاصة في ليبيا و تونس و هذا راجع إلى عدم الاستقرار الذي تعيشه البلاد.

ج- معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي: يمكن تلخيص العوائق والعراقيل التي تعترض مسيرة التكامل المغاربي و تمنعه من البروز كقوة إقليمية فاعلة في:

المعوقات الاقتصادية تتمثل في عدم التجانس و الاختلاف في السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول المغاربية بالإضافة إلى تخلف اقتصاديات هذه الدول، ضعف المبادلات التجارية بين الدول المغاربية، على الرغم من وجود مجموعة عوامل للتقارب بينها ،إلا أن حجم التبادل التجاري فيما بينها يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب فهو لا يتجاوز نسبة 3%من حجم المبادلات وهو ما يعتبر بالتأكيد عائقا أمام قيام التكامل، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية اللازمة للمبدلات التجارية الخارجية مثل الموانئ و السكك وأساطيل السفن و الطائرات علاوة على البيروقراطية المعقدة التي تعرقل سير المبادلات التجارية [1].

[1] فيصل بلهولي، " إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث العدد 14، 2014، ص 188-189.

التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج ، في مقابل ضعف التبادل التجاري و الاقتصادي بين دول المغرب العربي تبرز تبعية هذه الدول إلى الخارج خاصة الإتحاد الأوروبي، إذ أن ثلثي مبادلات الدول المغاربية تتم معه.بالإضافة إلى هيمنة هذه الأخيرة عل الأسواق المغاربية.

المعوقات السياسية: لكن العراقيل الأساسية التي منعت قيام تكامل اقتصادي مغاربي طوال ربع قرن من الإعلان قيام إتحاد المغرب العربي تكمن في الجانب التاريخي والسياسي، فبينما زالت بعض المعوقات الظرفية ما زالت معوقات أخرى مستمرة حتى الآن، بدأت المعوقات الظرفية بانفجار الوضع الأمني بداية التسعينات في الجزائر ثم ظهرت أزمة لوكربي بين ليبيا والغرب وبعدها الخلاف السياسي بين أعضاء إتحاد المغرب العربي حول مسار السلام الإسرائيلي الفلسطيني.

أما العراقيل التي ما زالت مستمرة تتمثل في اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية من حيث التركيب الإيديولوجي وهذا ما أذى إلى اختلاف الرؤى بين هذه الأخيرة حول طبيعة التكامل المراد تحقيقه في المنطقة وغلبة الهاجس السياسي على الهاجس الاقتصاد حيث أن إتحاد المغرب العربي بني على أساس سياسي وهذا ما جعله عرضة لأي خلاف سياسي ينشب بين الأطرف المغاربية الخمسة.

نزاع الصحراء الغربية الموروثة عن التقسيم الاستعماري للمنطقة وفقدان الإرادة السياسية عند الزعماء المغاربة لتجسيد المشروع التكاملي في المنطقة، و عدم استعداد هذه الدول للتخلي عن سيادتها القطرية لصالح إتحاد المغرب العربي،فالإدارة السياسية تعتبر العامل الحاسم في بناء أي تكتل اقتصادي و هذا ما أكدته مختلف التجارب التكاملية في العالم و على رأسها الإتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك عدم نجاعة وفعالية المؤسسات الديمقراطية الكائنة و انتشار الفساد في مختلف القطاعات الخدماتية والاقتصادية والمالية.

بالإضافة إلى هذا توجد معوقات ترتبط بالبناء المؤسسي لإتحاد المغرب العربي على رأسها اعتماد قاعدة الإجماع في التصويت أثناء إتحاد القرارات، وهذه القاعدة هي السبب في تعطيل تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد، حيث تم توقيع 36 اتفاقية منها خمسة اتفاقيات فقط دخلت حيز التنفيذ.[1]

ثالثا: سبل تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة:

التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية: إن عدم إستقرار الواقع السياسي و الأمني للمنطقة والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها وتطور اقتصاديات المعرفة والتقانة الحديثة وتأثيرات العولمة ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية و تزايد التكتلات الإقليمية تبين بوضوح أن التكامل الاقتصادي المغاربي ضرورة ملحة يتطلب اعتباره أولوية على أجندة القادة المغاربة. ومن التحديات التي تواجه المنطقة المغاربية وتفرض ضرورة تفعيل التكامل المغاربي ما يلي:

التحديات الداخلية ومنها:

[1] نفس المرجع ، ص 189.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية: وفي مقدمتها تحدي التنمية، إذ يعتبر سيمون جريج المسؤول عن قسم المغرب العربي في البنك الدولي أن التكامل المغاربي صار ضرورة حتمية لأن البلدان المغاربية بتفعيل اندماجها يمكنها ان تربح مجتمعة ما بين 3 و9 مليار دولار سنويا،[1]ويقدر خبراء البنك الدولي بأنه بإمكان كل دولة مغاربية أن ترفع نسبة نموها بـ 2% في حال تحقيق إتحاد اقتصادي، بالإضافة إلى توفير فرص شغل إضافية و تحسين مناخ الاستثمار مما ينعكس إيجابيا على القدرة الشرائية للمواطن.[2]

بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية المتعددة (ارتفاع معدلات الفقر و البطالة التي تعيشها دول المغرب العربي عوامل تفرض بجد التعجيل باستثمار مختلف الإمكانيات و المقومات الاقتصادية والبشرية المتاحة لتفعيل و تطوير آليات الإتحاد.

التحديات الأمنية: يمثل تزايد المخاطر الإرهابية في المنطقة وجوارها الإقليمي (منطقة الساحل الإفريقي) منذ ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بدرجات متفاوتة وتنظيم داعش بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي وانهيار الدولة في ليبيا الذي أدى إلى تزايد تناسل الجماعات الإرهابية المتطرفة، بالإضافة إلى حركة الهجرة السرية نحو أوروبا عبر الدول المغاربية وتوسيع نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتزايد أعداد اللاجئين في المنطقة، تحديات جديدة لم تعد تتناسب والأنماط السياسية القديمة التي سادت خلال العقود الماضية مما يتطلب وجود أنماط بديلة لمواجهة هذه التحديات على أساس من التعاون والتنسيق بين الدول المغاربية.

التحديات الخارجية: بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجه المنطقة المغاربية وتفرض ضرورة تفعيل التكامل فيما بينها تبرز تحديات خارجية أخرى يمكن حصرها في:

المنطقة المغاربية توجد في قلب التوازنات الدولية من حيث أنها تمثل امتدادا حيويا للإتحاد الأوروبي و بوابة رئيسية للقارة الإفريقية و للدائرة الشرق أوسطية، مما جعل المنطقة محطة تنافس قوي بين القوى الكبرى التي ترى فيها خزانا نفطيا و موقعا استراتجيا فضلا عن كونها سوقا اقتصاديا بامتياز، وفي إطار التنافس تتنازع الدول المغاربية الخمسة إستراتجيتان:[3]

أولهما قديمة وهي الإستراتجية الأوروبية التي تتعامل مع المنطقة من منطلق توسيع نفوذها السياسي لتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية من جهة ومن جهة أخرى وضع حد لمعدلات الهجرة المغاربية والإفريقية المتصاعدة اتجاه أوروبا.

والثانية الإستراتجية الأمريكية التي بدأت تتشكل ملامحها منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي عبر مبادرة" إيزنشتات" 1997، لدول المغرب العربي والتي تهدف إلى إقامة شراكة اقتصادية تنطبق والوصفات الجاهزة لصندوق النقد الدولي من تطوير القطاع الخاص و الإصلاحات الهيكلية و التنافسية و حرية الأسواق.

---

[1] التكامل الإقليمي المغاربي ما الذي يمنعه وما جدواه، من الموقع الإلكتروني:
http://www.sasapost.com/the _trade_exchange-betwen_maghreb.

[2] عبد اللطيف حناشي، " تفعيل مؤسسات المغرب العربي بين إكراهات الواقع و ضرورات المستقبل"، ورقات سياسية، مركز الدراسات المتوسطية، الدولية، مارس 2016.

[3] عبد الله تركماني،" كيفيات التعاطي المجدي مع التحديات، الحوار المتمدن، العدد 249، 2008، من الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155932.

الهدف من هذه المبادرات الداعية إلى إقامة الشراكات الإقليمية و الدولية إعادة هيكلة المنطقة للتجاوب مع التطلعات التي تخدم مصالح القوى الرافعة لها و هدا يطرح تحدي أمام الدول المغاربية، ويفرض عليها استحقاقات كبيرة تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة ترشد التعامل وتعظم الاستفادة وتقلل من هدر الإمكانيات والفرص.

تحديات العولمة الاقتصادية منها تحدي التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تفرض سياسات إقتصادية رأسمالية على الدول النامية ومن أمثلة هذه التكتلات الإتحاد الأوروبي و منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجال الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، ويرى البعض أن هذه التكتلات عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة وفي نفس الوقت كجدار لمواجهة نمط العولمة السائد أو كوسيلة تتبعها الدول المتخلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة.[120]

تحديات المنظمة العالمية للتجارة و الاندماج في الاقتصاد الدولي، إذ نجد هناك ثلاثة دول مغاربية وقعت بالفعل على الوثيقة النهائية وتعتبر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة و هي تونس والمغرب وموريتانيا، في حين لا تزال الجزائر تتمتع بصفة عضو مراقب تمهيدا لانضمامها بينما ليبيا لا تزال خارج إطار المنظمة، إن هذا الانضمام ينجم عنه بعض الآثار والانعكاسات التي قد تعترض اقتصاديات المغرب العربي والتي بحكم الأوضاع الحالية لهذه الاقتصاديات يكون أغلبها ذات طابع سلبي يؤثر على الأمن الاقتصادي للدول المغاربية خاصة في ظل المنافسة العالمية وما تتطلبه من قواعد إنتاجية كبيرة.[2]

وبما أن العولمة الاقتصادية كظاهرة لا يمكن احتواءها أو ردها إلا أنه يمكن مواجهة مخاطرها وتجنب سلبياتها و السبيل يمكن في تطوير العمل المغاربي المشترك و بناء منطقة للتجارة الحرة مغاربية لتعزير الموارد الذاتية للاقتصاديات العربية بدل من تكريس السياسات القطرية المطبقة .

إذ يبدو اليوم جليا بأنه من المستحيل على الدول المغاربية مواجهة تحديات العولمة بما تنطوي عليه من قوى احتكارية متوحشة بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في التكامل المغاربي. وهذا يضاف إلى التحديات المطروحة سابقا.

ب–سبل تفعيل التكامل المغاربي: لقد كان للمعطيات السابقة الذكر الدور الكافي لتجميد العمل التكاملي المغاربي لكن التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية تفرض على القادة و الشعوب السعي إلى إعادة تفعيل هذا الكيان كضرورة للبقاء و هذا يتطلب اعتماد سياسات و سبل مختلفة من ذلك العمل على تبني خطة شاملة للتكامل الاقتصادي ترتكز بالدرجة الأولى على تطوير التجارة البينية لدول الأعضاء، و تسهيل التبادلات من خلال قيام وحدة نقدية و الإسراع بإطلاق منطقة التبادل الحر، وإلغاء كافة العوائق أمام حركة تدفق

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون،" العولمة الاقتصادية تأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 86، 2011، ص 71.
[2] فيصل بلهولي، مرجع سبق ذكره، ص 189-190.

السلع والخدمات و الأشخاص ورؤوس الأموال،[1] بالإضافة إلى تبني مقاربة هيكلية تؤدي إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتركة لا تثير الحساسيات السياسية و تكون في نفس الوقت لديها القدرة على إشباع إحدى الحاجيات المغاربية العامة.

إعادة النظر في العديد من النصوص القانونية المنشئة لإطار التكاملي للمغرب العربي (إتحاد المغرب العربي)، وإعطائها دفعا جديدا يجعلها تتماشى والتحديات الوطنية والإقليمية و الدولية، ومن بينها التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة وإلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات و إحلال محله مبدأ الأغلبية.

تجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي ذلك أن معاهدة مراكش المنشئة لإتحاد المغرب العربي لا تؤسس لإتحاد فدرالي أو كونفدرالي، وإنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعها روابط الدين و التاريخ و الحضارة لمواجهة الأخطار التي تهددها داخليا و خارجيا، بمعنى آخر أن المعاهدة لم تنشئ هيئة فوق وطنية تدوب فيها الكيانات المغاربية وهو ما يبرز انتهاج كل واحدة منها أسلوبا تنافسيا يعيق مسار التكامل أكثر مما يفيده، مع ضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائد و العمل على خلق علاقات متكافئة بين الأقطار في علاقاتها المشتركة لأن التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون وتنميته على قاعدة المصلحة العامة،[223] و لعل تجربة الإتحاد الأوروبي هو خير دليل على ذلك.

وضع القضايا الخلافية جانبا و التركيز على القضايا الاتفاقية، والعمل على خلق تصور مشترك حول البناء المغاربي لأن

الاختلاف في التصور يؤدي إلى التضارب في المسالك و اضطراب في التطبيق أو فشلة وما فشل محاولات التكامل المغاربي السابقة إلا نتيجة لنقص في التصور المشترك للمنطلقات الضرورية لتحقيق التكامل المغاربي.

خاتمة

من خلال ما تقدم تم التوصل إلى أن تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح من بين الأولويات للاقتصاد المغاربي، إذ لوحظ من خلال دراسة واقع التكامل الاقتصادي في دول المغرب العربي، أن هذا الأخير بدأت مسيرته سنة 1964،هذه المسيرة توجت بإنشاء إتحاد المغرب العربي سنة 1989، إلا أن هذا المسار تم تجميده نظرا لمجموعة من العوائق واجهته على مستويات مختلفة منها اقتصاديه سياسية ومؤسساتية، لكن الواقع المعاش يفرض على الدول المغاربية ضرورة تفعيل هذا الأخير لتجاوز التحديات الداخلية والخارجية المفروضة على المنطقة، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة و تعزيز القدرات الإنتاجية التي تعطي للدول المغاربية قدرة تفاوضية مع الكيانات والتجمعات الإقليمية الأخرى وخصوصا الإتحاد الأوروبي بوصفه الشريك الرئيسي لها.

[1] قصري محمد عادل،" معوقات التكامل الاقتصادي وأساليب تفعيله"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 4، 2017، ص 497.

[2] بخوش صبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 388-389.

كما تم التوصل إلى نتيجة أساسية وهي أن تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي يتطلب مجموعة من التدابير يتوقف تجسيدها على توفر الإرادة السياسية التي تعتبر المحرك المحوري لإعادة بناء التكامل المغاربي وفق الإمكانيات المتاحة لأن المغرب العربي لا يعاني من نقص الموارد الطبيعية أو البشرية أو الإمكانيات المادية ولكنه يعاني من تشتت هذه الموارد و سوء استخدامها وتناقض سياسة الاستفادة منها.

ومنه، فإن التحديات التي تواجه المنطقة تفرض على الدول المغاربية إذا أرادت أن تجد لها موقع على الساحة الدولية أن تعيد النظر في سياساتها الاقتصادية وتوجهاتها السياسية وإعادة هيكلتها وفق مسار تكاملي انطلاقا من السياسات الدنيا التي تحظى باتفاق بين الأقطار المغاربية وصولا إلى السياسات العليا.